الأمم المتحدة

A/76/67

الجمعية العامة

Distr.: General
25 February 2021
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والسبعون

البند 118 (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى:

انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة 23 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن حكومة دولة قطر قررت الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024 في الانتخابات المزمع إجراؤها خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة في عام 2021.

وعملا بأحكام قرار الجمعية العامة 251/60، يسرني أن أحيل طيه التعهدات والالتزامات الطوعية التي تقطعها دولة قطر على نفسها من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيدين الوطني والدولي (انظر المرفق).

وأرجو ممتنةً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 118 (د).

(توقيع) علياء أحمد بن سيف **آل ثاني**
السفيرة
الممثلة الدائمة

* A/76/50.

100321 090321 21-02672 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 23 شباط/فبراير 2021 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

ترشح دولة قطر لعضوية مجلس حقوق الإنسان

مقدمة

يشكل احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان إحدى ركائز سياسة دولة قطر التي تدرك أن حقوق الإنسان بالإضافة إلى السلم والأمن هي عناصر مترابطة ويعزز بعضها بعضاً.

وتنعكس هذه الأولوية في منظومة دستورية وتشريعية ترسخ مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتكفل احترامها وحمايتها للجميع، كما تنعكس في إطار مؤسسي يشمل العديد من المؤسسات والأجهزة المعنية بحقوق الإنسان التي تسهم على نحو فاعل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ويشكل احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان خيارا استراتيجيا تستند إليه الدولة في عملية الإصلاح الشامل التي تنتهجها الدولة حيث تأتي التنمية البشرية وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في صدارة أولويات دولة قطر. وقد تم التأكيد على ذلك في الرؤية الشاملة للتنمية المعروفة باسم "رؤية قطر الوطنية 2030" والتي انطوت على محاور هامة خاصة بالقضايا الرئيسية لحقوق الإنسان في مجالات التعليم والصحة والبيئة وحقوق العمالة وتمكين المرأة وحقوق الطفل، وكذلك في استراتيجيتي التنمية الوطنية الأولى (2011-2016) والثانية (2018-2022). كما تعتبر حكومة دولة قطر موضوع تعزيز وحماية حقوق الإنسان ركنا أساسيا ومحوريا في سياستها الخارجية.

ووفق هذا المنظور، انتهجت دولة قطر سياسة متقدمة لترسيخ مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان عبر اتباع النهج المبني على سيادة القانون والشفافية والعدالة والكرامة الإنسانية، واتخذت طائفة واسعة من الإجراءات المحددة والملموسة والرائدة خلال السنوات الماضية بهدف جعل مسائل حقوق الإنسان اتجاها سائداً على المستويين الوطني والدولي.

وترجمة لتلك السياسة، سارعت دولة قطر إلى السعي للحصول على العضوية في مجلس حقوق الإنسان منذ تأسيسه، إيمانا منها بالدور الهام الذي يؤديه المجلس، بوصفه الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. كما أنها تتطلع إلى مواصلة أداء الدور الفاعل والإيجابي والبناء الذي يميز عضويتها السابقة والحالية في المجلس من خلال الترشح لعضوية المجلس خلال فترة العضوية 2022-2024.

جهود وإنجازات دولة قطر خلال فترة عضويتها السابقة في مجلس حقوق الإنسان

حرصت دولة قطر خلال فترات عضويتها في مجلس حقوق الإنسان على المشاركة الفعالة والتعاون البنّاء مع الدول الأعضاء من أجل تمكين المجلس من الاضطلاع بولايته على أفضل وجه وتحقيق الأغراض النبيلة التي أنشئ من أجلها.

وانطلاقا من إيمانها بأهمية مواصلة العمل في هذا المحفل الدولي المهم، اتخذت حكومة دولة قطر قرارا بالترشح لعضوية المجلس للفترة 2022–2024، ولعل ما شجعها في اتخاذ هذا القرار هو أنها أوفت بالتزاماتها الوطنية والدولية، وما زالت تحرز تقدما نحو الوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها عند انتخابها عضوا في مجلس حقوق الإنسان خلال الأعوام 2015 إلى 2020. وفيما يلي أبرز الخطوات التي اتخذتها الدولة خلال الفترة المنصرمة:

المساهمات والتعهدات والالتزامات الدولية

على الصعيد الدولي

- يُشكل احترام حقوق الإنسان وتأمينها أحد الأهداف الرئيسة لدولة قطر، ولذلك انضمت دولة قطر لسبع من أصل تسع من الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى انضمامها للعديد من البروتوكولات الملحقة بهذه الاتفاقيات. وفي هذا الصدد نورد أبرز الاتفاقيات التي انضمت إليها الدولة كالتالي:
  - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بموجب المرسوم رقم 40 لسنة 2018.
  - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب المرسوم رقم 41 لسنة 2018.
  - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب المرسوم رقم 28 لسنة 2009.
  - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب المرسوم رقم 28 لسنة 2008.
  - التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تموز/يوليه 2007.
  - البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية بموجب المرسوم رقم 15 لسنة 2003.
  - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بموجب المرسوم رقم 27 لسنة 2001.
  - البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.
  - اتفاقية حقوق الطفل بموجب المرسوم رقم 45 لسنة 1995.
  - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تموز/يوليه 1976.
- كما انضمت دولة قطر خلال الفترة 2018–2020 لاتفاقيات دولية أخرى تُعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومنها:
  - اتفاقية إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بصفتها منظمة دولية، بموجب المرسوم رقم 11 لسنة 2019.
  - الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام 1999، بموجب المرسوم رقم 20 لسنة 2018.

- الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعام 1997، بموجب المرسوم رقم 21 لسنة 2018.
- معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات بتاريخ 17 أيلول/سبتمبر 2018.
- البروتوكول الخاص بمنع وقوع أحداث العنف غير المشروع في المطارات التي تقدم خدمات النقل الجوي الدولي بموجب المرسوم رقم 63 لسنة 2017.

- اتبعت دولة قطر في السنوات الأخيرة نهجاً استراتيجيا حيال سحب التحفظات العامة والإعلانات المقدمة على اتفاقيات حقوق الإنسان بالإضافة إلى مراجعتها ومواءمة التشريعات الوطنية معها، كما جرى مع اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.
- حرصت دولة قطر على تقديم التقارير الدورية بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان المنضمة إليها، وأسفرت عملية مراجعة النهج على حصول دولة قطر على نسبة 100 في المائة في المؤشر الخاص بامتثال الدول الأطراف للاتفاقيات الدولية بتقديم تقاريرها في وقتها المحدد، وهي أعلى نسبة في التصنيف وفقاً لتقرير "المؤشرات الإحصائية الصادرة عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان" خلال الأعوام 2017–2019[(1)].
- تعتبر دولة قطر من أوائل الدول التي قدمت دعوة مفتوحة ودائمة لأصحاب الإجراءات الخاصة في حزيران/يونيه 2010، وعلى أثر ذلك استقبلت دولة قطر عدد خمسة من أصحاب الإجراءات الخاصة خلال الفترة 2017–2020 وهم كالتالي:
  - الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي خلال الفترة من 2 إلى 11 أيلول/سبتمبر 2019.
  - الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي خلال الفترة من 3 إلى 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.
  - المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب خلال الفترة من 24 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2019.
  - المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم خلال الفترة من 8 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2019.
  - المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان خلال الفترة من 1 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

(1) https://www.ohchr.org/Documents/Issues/HRIndicators/Reporting_Compliance_map.pdf.

- تشـــغل دولة قطر مراتب متقدمة من ضـــمن الجهات المانحة للمســـاهمات الطوعية في تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان، حيث حلّت في المرتبة 17 في عام 2017[2]، وفي المرتبة 13 في عام 2018[3]، بينما احتلت المرتبة 47 في عام 2019[4].

- إيماناً بأهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل، والدور الهام الذي يقوم به الفريق العامل في مساعدة الدول على تحسين وتقوية التزاماتها الناشئة عن القانون الدولي لحقوق الإنسان، تحرص دولة قطر على تقديم تقاريرها الوطنية أمام الفريق العامل في المواعيد المحددة، حيث قدمت تقريرها الوطني الثالث أمام الفريق العامل المعني بالاســـتعراض الدوري الشـــامل ومجلس حقوق الإنســـان في أيار/مايو 2019، والذي تم اعتماده في أيلول/ســبتمبر 2019، وقد أظهر الحوار التفاعلي الجهود الحثيثة التي تبذلها دولة قطر من أجل الارتقاء بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحرص دولة قطر على إيلاء أهمية كبيرة لمتابعة نتائج وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل الثاني من خلال اتخاذها خطوات عديدة على مختلف المستويات.

- وفي إطار حرص دولة قطر الدائم على تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الأمم المتحدة، والمساهمة بشـــكل فعال في تحقيق الخطة الاســـتراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة، دعمت دولة قطر تجديد وتحديث القاعة رقم 19 بقصـر الأمم في جنيف بقيمة 22 مليون فرنك سـويسـري، وقد صممت القاعة خصيصا لتقليل الصيانة، وتعظيم الاستدامة، وزيادة إمكانية الوصول، والشمولية والراحة، وتستخدم نظاما ضوئيا يوميا، وتحافظ على قدرات صوتية عالية الأداء، ويمكن الوصول إليها بواسطة الكرسي المتحرك، وهي الأولى من نوعها المجهزة بتفسير لغة الإشارة، حيث زودت القاعة بشاشات عالية الدقة وشاشات سمعية وبصرية تدعم أنظمة الترجمة المتطورة، لتعزيز الحوار والتبادل بين الأمم.

- وانطلاقاً من الدور الهام الذي يقوم به مجلس حقوق الإنســـان لتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، تشارك دولة قطر بفعالية في حوار شفاف مع الدول والمنظمات غير الحكومية في جميع بنود مجلس حقوق الإنسـان، لا سـيما في مجال التعاون التقني وبناء القدرات، وحماية الصـحفيين، كما تعتبر من الداعمين الرئيسـيين للصـندوق الاسـتئماني للتبرعات لضـحايا الاتجار بالأشـخاص، وبخاصـة النسـاء والأطفال، وذلك من خلال تقديم دعم بإجمالي 000 500 ألف دولار للفترة 2011–2019، وتقدم دعماً لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشـكال الرق المعاصـرة، وصـندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضـحايا التعذيب، وللموارد الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

- كما سـعت إلى صـون حقوق الفئات الاجتماعية كالأطفال وكبار السـن وذوي الإعاقة، حيث تولت دولة قطر المبادرة لإعلان يوم 2 نيسـان/أبريل يوماً دوليا لمرض التوحد، وسـعت لاتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 275/74 بشـأن تخصـيص يوم 9 أيلول/سـبتمبر يوماً عالمياً لحماية التعليم من الهجمات.

(2) https://www2.ohchr.org/english/OHCHRreport2017/allegati/Downloads/1_Whole_Report_2017.pdf.

(3) https://www.ohchr.org/Documents/Publications/OHCHRreport2018.pdf.

(4) https://www.ohchr.org/Documents/Publications/OHCHRreport2019.pdf.

- واسترشادا بالالتزامات التي حددها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فإن دولة قطر مستمرة في بذل أقصى الجهود ضمن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات الخطيرة التي تحول دون تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم، وذلك من خلال تطبيق قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس حقوق الإنسان، حيث قامت بدور فاعل لضمان تحقيق المساءلة عن أخطر الجرائم التي تمس حقوق الإنسان، وكانت شريكاً أساسيا في المبادرة التي تمخض عنها تأسيس الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 وملاحقتهم قضائيا، وقدمت دعماً للآلية بمبلغ مليون دولار خلال الفترة 2017-2018، ودعماً آخر بمبلغ مليون دولار للعام 2019.

- تشارك دولة قطر مشاركة نشطة ضمن التجمعات والترتيبات الدولية التي تهتم بالتصدي لتهديدات محددة لحقوق الإنسان، مثل عضوية دولة قطر في مجموعة الأصدقاء المعنية بالتكافؤ بين الجنسين وتمكين المرأة، وتوليها بالشراكة تيسير المشاورات لعقد اجتماع رفيع المستوى بمناسبة ذكرى مرور 25 عاما على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وعضويتها في مجموعة أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر، وتوليها بالشراكة تيسير المشاورات حول التحضيرات للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة حول تقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وكذلك عضويتها بمجموعة أصدقاء المسنين، ومجموعة أصدقاء الأحداث المحرومين من حريتهم، ومجموعة مبادرة الحوار بشأن الشراكة الإنسانية، ومجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية، ومجموعة أصدقاء المساءلة، ومجموعة أصدقاء الأشخاص ذوي الإعاقة، ودورها في تعزيز تقارب الثقافات والشعوب من خلال المشاركة النشطة في مبادرة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات.

- وإيماناً من دولة قطر بأهمية التدريب والتوثيق وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي، واصلت دولة قطر منذ عام 2009 تقديم الدعم لمركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية بالدوحة.

- تشارك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية بدولة قطر مثل المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، ومؤسسة صلتك، ومؤسسة التعليم فوق الجميع، ومعهد الدوحة الدولي للأسرة، مشاركة جدية في مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

  - قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مساهمة طوعية للمفوضية السامية عام 2018.

  - نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المؤتمر الدولي حول "الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة بموجب القانون الدولي"، في نيسان/أبريل 2019 بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والبرلمان الأوروبي، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

  - شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الاحتفال بذكرى مرور ثلاثين عاما على اتفاقية حقوق الطفل الذي نظمه مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالتعاون مع لجنة حقوق الطفل في عام 2019.

- نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان والبرلمان الأوروبي والاتحاد الدولي للصحفيين والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المؤتمر الدولي حول "وسائل التواصل الاجتماعي: التحديات وسبل دعم الحريات وحماية النشطاء"، في شباط/فبراير 2020.

- وقعت مؤسسة التعليم فوق الجميع ومؤسسة صلتك مذكرة تفاهم مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان عام 2019 تهدف إلى تعزيز التعاون لحماية حق الشباب في التعليم كأولوية، كما تؤكد على تقديم الدعم اللازم لتمكين الشباب اقتصاديا واجتماعيا.

- نظمت مؤسسة صلتك "ملتقى صلتك الرفيع المستوى"، بمشاركة رفيعة المستوى من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات الأممية المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية عام 2019.

- شاركت مؤسسة "التعليم فوق الجميع" في دورة المحفل الاجتماعي التابع لمجلس حقوق الإنسان عام 2019 المعنونة "تعزيز وحماية حقوق الأطفال والشباب من خلال التعليم" والتي تهدف لحماية الوصول للتعليم كحق إنساني رئيسي، ودعت المؤسسة إلى اعتماد يوم عالمي لحماية التعليم من الاعتداءات، والذي اعتمد في أيار/مايو 2020، بدعوة من صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر حفظها الله.

- نظمت مؤسسة التعليم فوق الجميع الحدث العالمي لحماية التعليم من الاعتداءات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2020 بهدف وضع حد للاعتداءات على التعليم وإلى أن يقوم قادة العالم بحماية هذا الحق الأساسي من حقوق الإنسان، لا سيما في مناطق الصراع والدول الهشة. وشهد هذا الحدث مشاركة مجموعه من الرؤساء والقادة بالإضافة إلى مشاركة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

- نظمت مؤسسة التعليم فوق الجميع حدثا جانبيا على هامش الدورة الـ 40 لمجلس حقوق الإنسان، بعنوان "التعليم في خطة عام 2030 – عدم ترك أحد وراء الركب" ويركز على ضمان الحق في التعليم للأطفال في ظروف النزاع وانعدام الأمن.

- إيماناً من دولة قطر بأهمية الحوار التفاعلي بين آليات الأمم المتحدة ومختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات المحلية، واصلت الدولة مشاركتها بفعالية في دورات المحفل الاجتماعي مُنذ عام 2012، فعلى سبيل المثال لا الحصر المشاركة الفعالة ودعم دورة المحفل عام 2018 المعنونة "توظيف الرياضة والقيم الأولمبية في احترام حقوق الإنسان والمحافظة عليها"، ودعم دورة المحفل عام 2019 المعنونة "تعزيز وحماية حقوق الأطفال والشباب من خلال التعليم"، كما ساهمت في طباعة ونشر توصيات دورات المحفل للأعوام 2015 و 2018 و 2019.

- احتلت دولة قطر مرتبة ضمن الثلاث دول الأولى عربياً والمرتبة الواحدة والأربعين عالمياً في تقرير التنمية البشرية لعام 2019 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[5]، تحت عنوان "ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين". وقد أظهر التقرير أهم

(5) http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2019_overview_-_arabic.pdf.

التطورات في دولة قطر بالمؤشـرات والإحصـاءات في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصـادية والبيئية. كما تحرص دولة قطر على تقييم ما توصـلت إليه من تحقيق لأهداف التنمية المسـتدامة، حيث أصـــدرت تقريراً في شـــهر تموز/يوليه عام 2019، وقد بين التقرير بأن دولة قطر التزمت بتحقيق الغايات الخاصـة بإنجاز أهداف التنمية المسـتدامة بغية الارتقاء بواقع حياة الإنسـان في قطر، وقد خطت خطوات كبيرة باتجاه تحقيق هذه الأهداف.

- تحرص دولة قطر على المســـاهمة في تعزيز قدرات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمواجهة التحديات العالمية في القطاعات الإنسانية والتنموية حيث تعهدت في كانون الأول/ديسمبر 2018 بتقديم دعمٍ لتمويل منظمات الأمم المتحدة بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي، على النحو التالي:

  - دعم الموارد الأســـاســـية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجمالي 16 مليون دولار للفترة 2019–2020. كما تم التوقيع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اتفاقية منحة بإجمالي 20 مليون دولار أمريكي لدعم شبكة مختبرات تسريع أهداف التنمية المستدامة للفترة 2019–2022.

  - دعم الموارد الأساسية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإجمالي 16 مليون دولار للفترة 2019–2020. بالإضافة إلى ذلك، تم التوقيع في كانون الأول/ديسمبر 2019 على اتفاقية منحة لدعم مشاريع لمواجهة موسم الشتاء للاجئين السوريين في كل من الأردن ولبنان بإجمالي 4 مليون دولار.

  - دعم الموارد الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بإجمالي 8 مليون دولار للفترة 2019–2020.

  - دعم الموارد الأساسية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بإجمالي 16 مليون دولار للفترة 2019–2020. بالإضـــافة لذلك، تم التوقيع على اتفاقية مســـاهمة لدعم اللاجئين الفلســـطينيين في كل من الأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة والضفة الغربية بإجمالي 502 720 20 دولار.

  - دعم الموارد الأساسية لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بإجمالي 000 500 1 دولار للفترة 2018–2020.

  - دعم الموارد الأساسية لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بإجمالي 75 مليون دولار لفترة خمس سنوات 2019–2023، تسدد بواقع 15 مليون دولار سنوياً.

  - دعم الصندوق الاستئماني المحدد الغرض لدعم نظام المنسقين المقيمين بإجمالي مليوني دولار للفترة 2019–2020 في إطار إصلاح ركيزة التنمية المستدامة ولإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة.

  - الدعم للموارد الأساسية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بإجمالي 40 مليون دولار للفترة 2017–2020. وبالإضافة إلى اتفاقية أخرى مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشـؤون الإنسـانية بإجمالي 000 200 5 دولار لدعم الصـناديق القطرية المشـتركة في نيجيريا وسوريا ولبنان والأردن.

- المساهمة في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بإجمالي خمسة ملايين دولار للفترة 2017-2021، علماً أن إجمالي مساهمات دولة قطر المقدمة للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ للفترة 2006-2020 حتى تاريخه بلغ 000 150 16 دولار.
- تقديم الدعم لتحالف الأمم المتحدة للحضارات بإجمالي 000 500 1 دولار للفترة 2020-2022، لتمكينه من أداء ولايته بفعالية.
- كما قدمت دولة قطر التبرعات الطوعية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان للفترة 2016-2018 بإجمالي أربعة ملايين دولار، بالإضافة للتعهد للفترة 2019-2021 بإجمالي ثلاثة ملايين دولار.

• في إطار تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الأمم المتحدة، والمساهمة بشكل فعال في تمكينها من تحقيق أهدافها السامية المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين وإنماء العلاقات الودية بين الأمم وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وإيجاد الحلول المناسبة للتحديات والأزمات التي تواجه العالم، تعكف الدولة على تدشين "بيت الأمم المتحدة" الذي سيضم مكاتب تمثيلية لعدد من المنظمات والوكالات الدولية وأجهزة الأمم المتحدة لتعزيز قدرتها على تنفيذ أنشطتها وبرامجها الإقليمية والدولية، وعلى سبيل المثال لا الحصر وقعت دولة قطر اتفاقية لإنشاء مركز للتحليل والتواصل تابع لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، واتفاقية لإنشاء مكتب لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واتفاقية لإنشاء مكتب لتنسيق الشؤون الإنسانية، واتفاقية لفتح مكتب للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، واتفاقية لفتح مكتب لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، واتفاقية لفتح مكتب لمنظمة الهجرة الدولية، واتفاقية لفتح مكتب تابع للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والتوقيع على إعلان نوايا يفضي لفتح مكتب للجنة الدولية للصليب الأحمر.

على الصعيد الوطني

• واصلت دولة قطر إصدار وتعديل التشريعات والأنظمة المحلية بهدف التأطير القانوني لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتوافق مع الصكوك الدولية ذات الصلة، ومنذ تقديم وثيقة التعهدات في عام 2017، تم إصدار العديد من التشريعات نذكر منها ما يلي:

- القانون رقم 5 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 15 لسنة 2011 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر.
- القانون رقم 1 لسنة 2019 بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي.
- القانون رقم 20 لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- القرار الأميري رقم 47 لسنة 2019، بإنشاء وتشكيل اللجنة العليا للتحضير لانتخابات مجلس الشورى.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 29 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام القرار رقم 28 لسنة 2018 بإنشاء اللجنة الدائمة للإشراف العام ومتابعة إنجاز استراتيجيات التنمية الوطنية.

- قرار مجلس الوزراء رقم 26 لسنة 2019 بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
- قرار مجلس الوزراء رقم 9 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام القرار رقم 8 لسنة 2010 بإنشاء اللجنة القطرية لتحالف الحضارات.
- قرار وزير الثقافة والرياضة رقم 51 لسنة 2019 بتأسيس ملتقى الناشرين والموزعين القطريين واعتماد وثيقة تأسيسه ونظامه الأساسي.
- القانون رقم 11 لسنة 2018 بتنظيم اللجوء السياسي.
- القانون رقم 10 لسنة 2018 بشأن الإقامة الدائمة.
- القانون رقم 2 لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 17 لسنة 2002 بشأن حماية المجتمع.
- القانون رقم 13 لسنة 2017 بتعديل بعض أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم 14 لسنة 2004 والقانون رقم 13 لسنة 1990 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية.
- مرسوم بقانون رقم 11 لسنة 2017 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 3 لسنة 2004 بشأن مكافحة الإرهاب.
- القرار الأميري رقم 22 لسنة 2017 والذي بموجبه تم تعيين أربع سيدات في مجلس الشورى.
- قرار مجلس الوزراء رقم 40 لسنة 2017 بإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات.
- قرار مجلس الوزراء رقم 15 لسنة 2017 بشأن إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.
- قانون رقم 15 لسنة 2016 بإصدار قانون الموارد البشرية المدنية.
- قانون رقم 14 لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 24 لسنة 2002 بشأن التقاعد والمعاشات.
- قرار أميري رقم 19 لسنة 2016 بإنشاء اللجنة الوطنية لأمن المعلومات.
- قرار أميري رقم 12 لسنة 2016 بتنظيم مؤسسة الرعاية الصحية الأولية.

• اتخاذ تدابير تشريعية وإجرائية على مختلف الأصعدة لحماية وتعزيز حقوق العمل والعمالة الوافدة تشمل ما يلي:

- إبرام حكومة دولة قطر في تشرين الأول/أكتوبر 2017 اتفاق تعاون فني مع منظمة العمل الدولية للفترة 2018–2020، يتضمن تقديم المنظمة المشورة الفنية في مجالات: تحسين نظام حماية الأجور، وتحسين نظام التفتيش والسلامة والصحة المهنية، وتنفيذ نظام تعاقدي ليحل محل الكفالة، وتحسين ظروف التوظيف وإجراءات توظيف العمالة، وزيادة الوقاية من العمل الجبري وحمايته ومقاضاة مرتكبيه وإعطاء صوت للعمال.

- القانون رقم 17 لسنة 2020 بشأن تحديد الحد الأدنى لأجور العمال والمستخدمين في المنازل.
- المرسوم بقانون رقم 18 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم 14 لسنة 2004. وتهدف هذه القوانين الجديدة إلى تسهيل انتقال العمال لجهة عمل أخرى خلال فترة إقامتهم بالدولة بما يحفظ حقوق الطرفين.
- المرسوم بقانون رقم 19 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 21 لسنة 2015 بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، الذي ألغى شرط "عدم ممانعة صاحب العمل" لتغيير العامل لجهة عمله.
- القرار الوزاري رقم 21 لسنة 2019 بشأن اللجان العمالية المشتركة داخل المنشآت الخاضعة لأحكام قانون العمل.
- قرار وزير الداخلية رقم 95 لسنة 2019 الذي ألغى كذلك مأذونية الخروج بالنسبة للعاملين بالوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والهيئات والمؤسسات العامة والعاملين بقطاع النفط والغاز والشركات التابعة له والعاملين بالوسائط البحرية في المياه التابعة لدولة قطر والعاملين بالزراعة والرعي.
- القانون رقم 17 لسنة 2018 بشأن إنشاء صندوق دعم وتأمين العمالة الوافدة.
- القانون رقم 13 لسنة 2018 بتعديل المادة 7 من القانون رقم 21 لسنة 2015 بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، متضمناً إلغاء مأذونية الخروج.
- قرار مجلس الوزراء رقم 6 لسنة 2018 بتشكيل لجان فض المنازعات العمالية والقواعد والإجراءات الواجب اتباعها أمامها وآلية تنفيذ قراراتها وتحديد مكافآتها.
- القانون رقم 15 لسنة 2017 بشأن المستخدمين في المنازل.
- صدور القانون رقم 13 لسنة 2017 بإنشاء لجان فض المنازعات العمالية.
- اعتماد السياسة الوطنية لتفتيش العمل والسلامة المهنية وأنظمة الصحة الوطنية في نيسان/أبريل 2019.
- افتتاح مراكز تأشيرات قطر في ستة بلدان مرسِلة للعمالة، وذلك بهدف تعزيز حماية العمال من جميع التجاوزات والانتهاكات الممكنة أثناء عملية الاستقدام وتوفير خدمات متكاملة لجميع إجراءات الاستقدام وتوقيع عقود العمل خارج الدولة.
- تدشين "دار الرعاية الإنسانية" بالتعاون بين اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والهلال الأحمر القطري، وتهدف إلى توفير الحماية والرعاية الاجتماعية لفئة العمال ممن هم بحاجة إليها.

• واصلت دولة قطر إنشاء العديد من المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان على المستوى الحكومي وتشجيع إنشائها على المستوى غير الحكومي، ومنذ تقديم وثيقة التعهدات في عام 2017، تم إنشاء العديد من المؤسسات نذكر منها ما يلي:

- تشكيل اللجنة الدائمة للمؤسسات العقابية في 2020 والتي من ضمن اختصاصاتها اقتراح تعديل القوانين لتتوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة بنزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية.

- إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في شهر أيار/مايو 2019، والتي تختص برصد أوضاع حقوق المرأة، ودراسة التشريعات المتعلقة بالمرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، واقتراح تعديلها لتتوافق مع الاتفاقيات الدولية التي أصبحت الدولة طرفا فيها.

- إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في شهر حزيران/يونيه 2017، لضمان تنفيذ قانون الاتجار بالبشر ولتنسيق الجهود بين الجهات المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر ونشر الوعي بالوسائل المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر وتبادل المعلومات والخبرات مع المنظمات العربية والدولية المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر، وقد اعتمدت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر 2017-2022، لتكون نبراساً ودستوراً للجنة وللجهات المعنية نحو منع ورصد ومكافحة كافة أشكال الاتجار بالبشر.

حقوق الإنسان كركيزة أساسية في سياسة دولة قطر وتوجهاتها

على الصعيد الدولي

- تؤكد رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية قطاع التعاون الدولي للأعوام 2018-2022 على حرص دولة قطر في المشاركة الجدية في مجال التعاون الدولي، واستعدادها للمساهمة بشكل بنَّاء في تعزيز السلام والأمن الدوليين، حيث حددت الرؤية أهم الغايات المستهدفة في مجال التعاون الدولي وهي تعزيز الدور الإقليمي والعالمي لدولة قطر اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، خاصة في إطار منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية، وتعزيز التبادل الثقافي مع البلدان والشعوب العربية بشكل خاص، ومع بقية الدول الأخرى بشكل عام، ورعاية ودعم الحوار بين الحضارات وتعزيز التعايش بين الأديان والثقافات المختلفة، والمساهمة في صنع السلام والأمن الدوليين عن طريق المبادرات السياسية والمساعدات التنموية والإنسانية.

- تولي دولة قطر اهتماماً بالغاً بتعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف والعمل مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية والإقليمية والهيئات العالمية، حيث يتجلى ذلك في انضمامها لأكثر من 328 منظمة وهيئة عربية وإقليمية ودولية تعمل في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية والثقافية والعلمية، كما تحرص على تقديم الدعم لكافة المنظمات الدولية وأجهزة الأمم المتحدة بكافة الوسائل المتاحة، وتوفير مستلزمات عملها لتمكينها من القيام بمهامها وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، حيث حرصت على تقديم تبرعات طوعية للعديد من صناديق وبرامج الأمم المتحدة التي بلغ عددها نحو 100 هيئة أو كيان تابع للأمم المتحدة.

- تعتبر إحدى أولويات دولة قطر في مجال التعاون الإنمائي مساعدة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 عن طريق تنفيذ عدة مشاريع ضمن إطار التعاون الدولي منها:

- المساعدات الإنمائية الرسمية ODA، حيث تقدم دولة قطر المساعدات الإنمائية الرسمية طواعية، من منطلق دعمها لأجندة تمويل التنمية وأجندة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حيث قدمت دولة قطر المساعدات الدولية للدول الصديقة بين 13 قطاعاً لمختلف القطاعات الإنسانية ووصل الدعم الحكومي للمساعدات الخارجية لأكثر من نسبة 70 في المائة، بينما وصلت المساعدات غير الحكومية إلى نسبة 30 في المائة من قيمة الدعم الخارجي، وعليه فقد ناهزت المساعدات القطرية الخارجية حكومية وغير حكومية نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المقررة لدول الشمال متقدمة النمو بما يعادل 2 مليار دولار سنوياً في المتوسط عند احتساب قيمة المساعدات لبعض السنوات، وبلغ إجمالي المساعدات الحكومية 602 949 790 22 ريال قطري للفترة ما بين 2012–2019، نوردها وفق السنوات كالآتي:

السنة	*المبلغ (بالريال القطري)*
2012	2 007 969 847
2013	5 090 072 702
2018–2014	13 586 076 606
2019	2 106 830 447
المجموع بالريال القطري	**22 790 949 602**

- المساعدات الاقتصادية والتجارية: تتمتع دولة قطر باقتصاد مفتوح بنسبة 80 في المائة، وتتبادل التجارة بشكل حر مع جميع الدول، ووقعت اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، وهي عضو في منظمة التجارة العالمية منذ عام 1996، وعضو في الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات منذ عام 1994.

- ساهمت مؤسسة صلتك[6] منذ إنشائها عام 2008 بتقديم فرص العمل لحوالي مليون شاب وشابة، وتهدف إلى توفير مليوني وظيفة حتى عام 2020 داخل الوطن العربي، ووقعت المؤسسة على العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم منها على سبيل المثال لا الحصر مذكرة تفاهم مع وزارة الخارجية القطرية، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في عام 2017، وعدد ثلاث اتفاقيات في عام 2018 لتمكين الشباب الصومالي اقتصادياً بالتعاون بين المؤسسة ولجنة اللاجئين الأمريكية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

- الإسهام في حصول العديد من الأطفال على فرص الالتحاق بالتعليم عن طريق مبادرة مؤسسة التعليم فوق الجميع، وهي مبادرة عالمية تشتمل على أربعة برامج دولية، هي "علم طفلاً" و "الفاخورة" و "حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام

(6) صلتك هي مؤسسة اجتماعية تنموية دولية غير ربحية غير حكومية مقرها في قطر وتعمل على وصل الشباب أينما وجدوا بالوظائف والموارد اللازمة لتأسيس وتنمية مشاريعهم وذلك عن طريق تقديم الحلول الواسعة والمبتكرة في مجال التوظيف من خلال العمل مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين. وتشجع المؤسسة على خلق فرص العمل على نطاق واسع، وريادة الأعمال، والوصول إلى رأس المال والأسواق، ومشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية، وبالتالي المساهمة في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة.

الأمن" و "أيادي الخير نحو آسيا (روتا)". ويعمل برنامج "علم طفلاً"[7] مع 82 شريكاً عالمياً بمن فيهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وأعلن في عام 2018 عن توفير التعليم لـ 10 ملايين طفل من الأطفال المحرومين من التعليم وتنفيذ أكثر من 65 مشروعا في أكثر من 50 دولة بمبلغ 1,8 مليار دولار ساهمت دولة قطر بثلثه، وتعهد البرنامج بالعمل على توسيع برامجه خلال الأعوام الخمسة القادمة. كما قدم برنامج "الفاخورة"[8] عدد 883 7 منحة للطلاب، ورمم 94 مرفقاً دراسياً، وساهم صندوق قطر للتنمية بمنحة قدرها 50 مليون ريال لوكالة الأونروا من أجل ضمان حصول اللاجئين الفلسطينيين على التعليم الأساسي. ويعمل برنامج "حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن"[9] مع عدد من الشركاء العالميين منهم المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومركز البيانات الإنسانية التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ووفر برنامج "أيادي الخير نحو آسيا (روتا)"[10] التعليم الابتدائي وساعد الشباب في اكتساب المهارات لفرص العمل وبلغ عدد المستفيدين المباشرين 535 393 شخصا وعدد المستفيدين من فئة العمالية في دولة قطر 000 750 شخص كما دعمت دول قطر إعلان شارلوفوا بشأن توفير التعليم الجيد للفتيات وتعهدت بتوفير التعليم لمليون فتاة بحلول عام 2021.

- الإسهام في دعم قطاع الصحة في عدة دول عبر العديد من المشاريع بالتعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة. وبلغت قيمة المساهمات 671 229 793 مليون دولار أمريكي، حيث تم إنشاء مستشفى للتأهيل والأطراف الصناعية بغزة بسعة استيعابية لـ 100 سرير. كما ساهمت دولة قطر في تأسيس صندوق "العيش والمعيشة" الذي تموله الدولة بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي ويركز على المشاريع الصحية والبنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك أطلقت دولة قطر مبادرة "قطر تصنع الرؤية" التي تهدف لتشخيص أمراض العيون لستة ملايين طفل وتقدم العلاج اللازم لهم بالتعاون مع مؤسسة أوربيس. ودعمت الدولة الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، كما وقعت دولة قطر عام 2018 اتفاقية مع اليونيسف بقيمة خمسة ملايين دولار أمريكي للقضاء على داء الكوليرا في اليمن، وتم تخصيص 70 مليون دولار لتعزيز أنظمة الصرف الصحي وأنظمة المياه في اليمن.

(7) برنامج "علّم طفلاً" هو التزام صارم نحو الأطفال خارج المدارس لمساعدتهم في الحصول على فرص التعليم للمرحلة الابتدائية.

(8) تم إطلاق البرنامج في عام 2009 من أجل تجاوز آثار النزاع في لبنان والأردن وتركيا والذي نتج عنه تدمير العديد من المدارس والجامعات. ومنذ ذلك الحين تطور برنامج الفاخورة ليصبح نظام دعم شاملا وحيويا للتعليم في غزة. وتتمثل مهمة الفاخورة في تعزيز الحق في التعليم عن طريق دعم جيل جديد من الشباب المهمشين ليصبحوا قادة متعلمين، مهنيين مهرة ورواداً يلهمون أفراد عائلاتهم ومجتمعاتهم للتكاتف وتحقيق الازدهار.

(9) برنامج حماية التعليم في ظروف النزاع وانعدام الأمن يعزز ويحمي الحق في التعليم وذلك من منطلق أن أوقات عدم الاستقرار لها تأثير كبير على التعليم، سواء من خلال التسبب بالموت والإصابة، أو تدمير المباني، أو تعطيل سير الحياة، أو الخوف أو الهجرة.

(10) تتمثل رؤية "روتا" في إيجاد عالم يستطيع فيه جميع الشباب الحصول على التعليم الذي يحتاجونه لكي يتمكنوا من تحقيق كامل إمكاناتهم وتطوير مجتمعاتهم، حيث يعمل البرنامج إلى جانب الشركاء والمتطوعين والمجتمعات المحلية لتمكين الأفراد في المناطق المتضررة من الأزمات في جميع أنحاء آسيا وحول العالم من الحصول على تعليم عالي الجودة.

- استضافت دولة قطر الدورة 18 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 2012، ونجحت الدول المشاركة في إطلاق فترة التزام جديدة بموجب بروتوكول كيوتو، كما أعلنت مؤسسة قطر ومعهد بوتسدام لأبحاث أثر المناخ قيامهما بشراكة لإنشاء مركز أبحاث المناخ في الدوحة بغية التخفيف من آثار المناخ. كما قادت دولة قطر مبادرة الأراضي الجافة، ومهدت الطريق لإنشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة. بالإضافة إلى ذلك خصصت دولة قطر مبلغ 100 مليون دولار لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأقل نمواً لمواجهة تغير المناخ.

- ستستضيف دولة قطر مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سينعقد في الدوحة خلال الفترة من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2022. وسيكون هذا المؤتمر فرصة هامة لدعم الاستجابة لاحتياجات وأولويات أقل البلدان نمواً، ودعم جهود هذه الدول في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

• تلتزم دولة قطر بمساعدة الشعوب المتضررة من جميع أنواع الأزمات من خلال تقديم المساعدات الإنسانية مع الالتزام بمبادئ النزاهة والحياد، على سبيل المثال:

- تعزيز الشراكة بين دولة قطر مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لدعم مهمة المكتب في أداء الولاية المناطة به لتنسيق الشؤون الإنسانية في مناطق الأزمات الإنسانية حيث تم توقيع اتفاقية لدعم الموارد الأساسية للمكتب، على هامش منتدى الدوحة السابع عشر الذي عقد في شهر أيار/مايو 2017، بإجمالي 40 مليون دولار للفترة 2017–2020. كما تعهدت دولة قطر بدعم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بإجمالي خمسة ملايين دولار أمريكي للفترة 2017–2021، تُسدد على فترة خمس سنوات بواقع مليون دولار سنوياً، ليصل إجمالي مساهمات دولة قطر المقدمة للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ للفترة 2006–2020 حتى تاريخه إلى مبلغ 000 150 16 دولار أمريكي، وأثبت الصندوق منذُ إنشائه في عام 2006 دوره كأداة فعّالة في توفير التمويل الفوري في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة. وتتولى دولة قطر حالياً رئاسة مجموعة دعم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية للفترة من تموز/يوليه 2020 إلى حزيران/يونيه 2021. وأنشأت دولة قطر "اللجنة الدائمة لأعمال الإنقاذ والإغاثة والمساعدات الإنسانية في المناطق المنكوبة بالدول الشقيقة والصديقة"، ودشنت القوانين الخاصة بالمنظمات الإنسانية وغير الحكومية والمؤسسات المانحة. بالإضافة إلى ذلك قدمت دولة قطر مساهمة إغاثية عاجلة تجاوزت 50 مليون دولار أمريكي تلبية للنداء الصادر من لبنان، ومساعدات إغاثية للسودان بقيمة 25 مليون دولار أمريكي.

- إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع – تمثل أحد جوانب استراتيجية التعاون الدولي التي تنتهجها دولة قطر في رعاية محادثات السلام الرامية لوقف النزاعات المسلحة والقتال، ونزع فتيل التوتر، كما هو الحال في السودان واليمن ولبنان وفلسطين، حيث قامت دولة قطر في شهر أيلول/سبتمبر 2014 بالتوقيع على اتفاقية بتقديم منحة قيمتها 88,5 مليون دولار مع الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع للأمم المتحدة، والذي يُديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتمويل الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في دارفور.

- مبادرات التعاون مع دول الجنوب – قدمت دولة قطر دعما ماليا بقيمة 000 500 دولار أمريكي لاستضافة وتنظيم قمة الجنوب الثالثة في أوغندا خلال عام 2020، والتي تم تأجيلها بسبب تفشي جائحة كوفيد-19.

- عملت دولة قطر على تشجيع الحوار بشكل منتظم من خلال اعتماد دبلوماسية القوة الناعمة في الشؤون الإقليمية والدولية. وركزت العلاقات الدولية لدولة قطر على توطيد السلام والاستقرار وفق مبادئ تشجيع تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، حيث ساهم مبدأ الحياد الذي تنتهجه دولة قطر بالقيام بدور الوسيط وإنشاء منابر للحوار بين الفصائل المختلفة. فعلى سبيل المثال توسطت دولة قطر لحل النزاعات في بعض الدول العربية مثل إقليم دارفور في السودان، واليمن، ولبنان، وفلسطين، كما شاركت في قوات حفظ السلام التي شكلتها الأمم المتحدة. كما أسهمت الوساطة القطرية في التوصل إلى توقيع اتفاق سلام بين الحكومة الأمريكية وحركة طالبان الأفغانية لإنهاء 18 عاماً من الحرب، حيث تم توقيع اتفاق "إحلال السلام في أفغانستان" في الدوحة خلال عام 2020.

- تشكل المؤسسات الخيرية والأهلية وغيرها من منظمات المجتمع المدني في دولة قطر مصدراً رئيسياً للتعاون الإنمائي ولا سيما في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم، وتقوم هذه المؤسسات بالاستجابة السريعة للحالات الطارئة. فعلى سبيل المثال تعمل منظمة قطر الخيرية الإنسانية والتنموية الدولية ضمن الجهود الدولية من أجل ضمان الحق في التنمية، بصفته حقا أساسيا من حقوق الإنسان، وتتمتع بالعضوية الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة منذ عام 1994 والعضوية بصفة مراقب في المنظمة الدولية للهجرة والعضوية في التحالف الدولي للمعايير الإنسانية الأساسية وشبكة ستارت. كما تعمل منظمة قطر الخيرية عبر مكاتبها الميدانية المتواجدة في 30 دولة وعبر شركاء تنفيذيين في 30 دولة أخرى. وبلغ عدد اتفاقيات التعاون والشراكة بين المنظمة ومنظمات الأمم المتحدة 78 اتفاقية بمساهمات مالية بلغت 86 مليون دولار لتقديم الدعم الإنساني والتنموي للفئات الهشة، خاصة الأطفال والنازحين واللاجئين. وخلال عام 2019، أنفقت منظمة قطر الخيرية ما يزيد عن 390 مليون دولار في مشاريع الإغاثة الإنسانية العاجلة، والرعاية الاجتماعية، والمياه والإصحاح، والتعليم، والصحة، والأمن الغذائي، والتمكين الاقتصادي، والوئام الاجتماعي، استفاد منها ما يزيد عن 10 ملايين شخص في 60 دولة. ويُقدم الهلال الأحمر القطري خدماته الإغاثية والتنموية الدولية من خلال 20 مكتباً خارجياً، ومن خلال أكثر من 250 اتفاقية تمويل وتعاون مع منظمات أممية ودولية وإقليمية منذ عام 2014. وهو عضو فاعل في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تشمل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وشبكة من الجمعيات الوطنية في 192 دولة حول العالم، إلى جانب عدد من المنظمات الإقليمية والإسلامية مثل اللجنة الإسلامية للهلال الدولي والمنظمة العربية للهلال الأحمر.

- عملت دولة قطر مؤخراً ومن منطلق واجب مسؤوليتها الدولية المشتركة ودعما للجهود المبذولة في مجابهة فيروس كورونا (كوفيد-19)، على الاستجابة لطلبات الدول المتضررة والمنظمات الدولية من تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد. وفي هذا الإطار نورد أدناه أمثلة للمساعدات القطرية كالتالي:

- التعاون مع الأمم المتحدة بإنشاء الجسور الجوية خلال الجائحة لإيصال المساعدات وإعادة نشر موظفي الأمم المتحدة.
- بلغت قيمة المساعدات الإنسانية الحكومية وغير الحكومية العاجلة ما يقارب 928 660 88 مليون دولار أمريكي، توزعت على 78 دولة[11].
- تم الإعلان عن تعهد دولة قطر بالتبرع للتحالف العالمي للقاحات والتحصين "تحالف غافي" بقيمة 20 مليون دولار خلال مؤتمر القمة العالمي للقاحات لعام 2020.
- خصصت دولة قطر مبلغ 10 ملايين دولار لدعم منظمة الصحة العالمية.
- ساهمت دولة قطر بمبلغ 140 مليون دولار لدعم منظمات الرعاية الصحية المتعددة الأطراف التي تعمل على تطوير لقاحات أو التي تعمل على ضمان صمود الرعاية الصحية في الدول الأخرى.
- قدمت دولة قطر دعماً مالياً بقيمة 150 مليون دولار أمريكي لقطاع غزة جزء منه خصص لمكافحة الجائحة.
- أنشأت دولة قطر عدد خمسة مستشفيات ميدانية في الدول المتضررة من جائحة كوفيد-19.
- بلغ مجموع وزن المساعدات الطبية العاجلة ما يناهز 535 طنا من الأجهزة الطبية والأقنعة الواقية ومستلزمات الكوادر الطبية.

على الصعيد الوطني

في ظل توافر الإرادة السياسية والمناخ الداعم لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ركزت حكومة دولة قطر على دعم الترسيخ المؤسسي لحقوق الإنسان، وفي هذا الصدد قامت الدولة بما يلي:

- الانضمام إلى الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وإدماج أحكامها في النظام القانوني الوطني، وصياغة القواعد والقوانين والأنظمة التشريعية الوطنية بما يتواءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار شُكلت لجنة لدراسة مواءمة التشريعات الوطنية مع العهدين الدوليين لحقوق الإنسان بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في اجتماعه العادي رقم 27 لعام 2018. وإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة لمواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- إنشاء مكاتب وإدارات ووحدات مختصة بحقوق الإنسان في مختلف هياكل مؤسسات الدولة وتعزيزها للقيام بالأدوار المناطة بها. فعلى سبيل المثال لا الحصر تم إصدار قرار نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية رقم 44 لسنة 2017 بإنشاء أقسام بإدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية، منها قسم الشؤون الدولية والذي يختص من ضمن اختصاصاته بضمان المشاركة الفعالة بأعمال مجلس حقوق الإنسان وآلياته المختلفة، وقسم لجان معاهدات حقوق الإنسان والذي يختص بإعداد المقترحات اللازمة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات التعاهدية المعنية بحقوق الإنسان.

(11) مساعدات دولة قطر للدول الصديقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا المستجد، إدارة التعاون الدولي، وزارة الخارجية، 2020.

- تشكيل لجنة لإعداد التقارير الخاصة بآلية الاستعراض الدوري الشامل ومناقشتها أمام الفريق العامل ومتابعة التوصيات وإعمالها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 33 لسنة 2010.

- وضع سياسات عامة تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وجعل تعزيز حقوق الإنسان جزءاً من خطة دولة قطر لعام 2030، وإعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثانية للفترة 2017–2022، التي وضعت التصور العملي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية والبيئية لتحقيق رؤية قطر لعام 2030.

- إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2002 كمؤسسة وطنية مستقلة معنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وصدر المرسوم بقانون رقم 17 لسنة 2010 بتنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بهدف منح اللجنة المزيد من الضمانات والاختصاصات حتى تتوافق مع مبادئ باريس وهي تلك المبادئ التي تنظم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول العالم، وقد نالت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان شهادة الاعتماد (A) من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جنيف للمرة الأولى في عام 2010، كما منحت اللجنة درجة التصنيف (A) على مستوى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول العالم للمرة الثانية على التوالي في كانون الأول/ديسمبر 2015. وتعمل اللجنة على اقتراح السبل اللازمة لتعزيز ومتابعة تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي أصبحت الدولة طرفاً فيها، والتوصية بشأن انضمام الدولة إلى غيرها من الاتفاقيات والمواثيق، والنظر في أي تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الإنسان، والعمل على تسوية ما تتلقاه من بلاغات أو شكاوى بشأنها، والتنسيق مع الجهات المختصة لاتخاذ اللازم بشأنها، واقتراح السبل الكفيلة بمعالجتها ومنع وقوعها، وإبداء المقترحات اللازمة للجهات المعنية بشأن التشريعات القائمة ومشروعات القوانين، ومدى ملاءمتها لأحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها، إضافة إلى رصد أوضاع حقوق الإنسان في الدولة، وإعداد التقارير المتعلقة بها، ورفعها إلى مجلس الوزراء مشفوعة برأيها في هذا الشأن، ونشر الوعي والتثقيف بحقوق الإنسان وحرياته، وترسيخ مبادئها، على صعيدي الفكر والممارسة، وإجراء الزيارات الميدانية للمؤسسات العقابية والإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية، ورصد أوضاع حقوق الإنسان فيها.

- تمكين منظمات المجتمع المدني، حيث تحتضن دولة قطر العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

  - اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر عام 2016، وتهدف لتنسيق الجهود الوطنية لمراقبة ومنع ومكافحة أشكال الاتجار بالبشر.

  - هيئة تنظيم الأعمال الخيرية عام 2014، تهدف إلى دعم وتشجيع العمل الإنساني وتنظيمه وتضم عدد 15 جمعية خيرية تحت مظلتها نذكر منها على سبيل المثال: جمعية قطر الخيرية، جمعية الهلال الأحمر القطري، مؤسسة الشيخ عيد الخيرية، مؤسسة ثاني بن عبد الله للأعمال الإنسانية (راف)، الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، الجمعية القطرية لمكافحة السرطان.

- المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي عام 2013، كمؤسسة عليا تتولى من خلال مجلس إدارة موحد الإشراف والرقابة على المؤسسات والمراكز المختصة بالعمل الاجتماعي في الدولة التي تسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان من خلال حماية ورفع الوعي بحقوق الفئات المستهدفة من خلال كل مركز من هذه المراكز، كما تختص المؤسسة بإعداد وتطوير الخطط والبرامج والسياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق أهداف مؤسسات المجتمع المدني ومتابعة تنفيذها، بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة في الداخل والخارج، وتختص المراكز بحماية حقوق الفئات المبينة أدناه:
  - مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي، والذي يعنى بحماية حقوق المرأة والطفل المعنفين أو المعرضين للعنف والتصدع الأسري (أمان).
  - مركز الاستشارات العائلية، والذي يختص بشؤون الأسرة (وفاق).
  - مركز رعاية الأيتام، والذي يختص بحماية الأطفال الأيتام ومجهولي الوالدين (دريمة).
  - مركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان).
  - مركز الشفلح للأشخاص ذوي الإعاقة (الشفلح).
  - مركز الإنماء الاجتماعي، والذي يعنى بتمكين الشباب (نماء).
  - مبادرة بست باديز (قطر)، بهدف تأمين مشاركة ذوي الإعاقة في الحياة العامة.
  - مركز النور للمكفوفين، بهدف تقديم خدمات نموذجية للفئات المستهدفة وإدماجهم في المجتمع (النور).
- اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني عام 2012، التي تهدف إلى إسداء النصح والمشورة للحكومة ومساعدتها على تنفيذ القانون الدولي الإنساني ونشره.
- هيئة الرقابة الإدارية والشفافية عام 2011، التي تهدف إلى تحقيق الرقابة والشفافية ونزاهة الوظيفة ومكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله.
- اللجنة الوطنية للسلامة والصحة عام 2011، نتيجة لجهود وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في التعاون مع خبراء منظمة العمل الدولية.
- مؤسسة التعليم فوق الجميع عام 2012، التي تهدف لتوفير التعليم للأطفال في مناطق الفقر والصراعات المسلحة.
- مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان عام 2010، يهدف إلى تعزيز ثقافة الحوار بين الأديان والتعايش السلمي بين معتنقي الأديان.

- اللجنة القطرية لتحالف الحضارات عام 2010، وتهدف إلى محاربة التعصب وإبراز دور الحضارات في تعزيز الحوار وحل الصراعات وترسيخ قيم التسامح والتضامن والسلام بين شعوب العالم وتطوير التنمية البشرية.

- مركز مدى عام 2010، بهدف توطيد معاني الشمولية الرقمية وبناء مجتمع تكنولوجي قابل للنفاذ لذوي الإعاقة والمتقدمين في السن.

- المؤسسة العامة للحي الثقافي (كتارا) عام 2008 وتهدف إلى تعزيز الحركة الثقافية عبر المهرجانات والمعارض والندوات والحفلات الموسيقية وكافة أشكال التعبير الفني. وتضم عددا من المراكز والجمعيات المتعددة منها: جمعية القناص، المركز الثقافي للطفولة، مجلة بروق، مجلس الشعر، مركز بداية، مركز كتارا للفن، سوار، المتحف العربي للطوابع، أوركسترا قطر الفلهارمونية، إذاعة صوت الخليج، الجمعية القطرية للفنون التشكيلية، الجمعية القطرية للتصوير الضوئي، مركز الفنون البصرية، مؤسسة الدوحة للأفلام، هيئة متاحف قطر، جمعية المهندسين القطرية.

- مؤسسة صلتك عام 2009، التي تهدف لتوفير فرص عمل للشباب العربي.

- معهد الدوحة الدولي للأسرة الذي تأسس عام 2006 بهدف النهوض بالسياسات والبرامج المعنية بالأسرة.

- الاستجابة للتوصيات الصادرة عن المؤسسات والمنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال لا الحصر، الموافقة على توصية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، وتشكيل فريق عمل بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في اجتماعه العادي الثاني لعام 2020، لدراسة توصية بشأن الانضمام للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

- إعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان بناءً على قرار مجلس الوزراء في اجتماعه العادي التاسع لسنة 2017، حيث تم تشكيل اللجنة الوطنية الحكومية المعنية بإعداد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة الأمين العام لوزارة الخارجية وعضوية عدة جهات معنية بالدولة. ويعتبر وضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان مقاربة واضحة وعملية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان حيث ينظر إليها بمثابة أداة لتحسين حالة حقوق الإنسان في الدولة. واطلعت اللجنة المعنية على تجارب عدد من الدول التي سبق أن تبنت خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان وذلك للوقوف على أفضل الممارسات في هذا المجال، كما قامت اللجنة بعقد عدد من اللقاءات التشاورية مع جهات الدولة متضمنة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من خطة العمل الوطنية في القريب العاجل.

- استضافة "بيت الأمم المتحدة" الذي سيُعزز من جسور العمل بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المختصة بحقوق الإنسان والمنظمات الأممية، وتيسير تبادل الخبرات، وبناء القدرات الوطنية وتطوير المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان.

- مواصلة استضافة المؤتمرات والمنتديات العالمية التي تعنى بقضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز ثقافة السلام، حيث تستضيف الدولة سنويا "منتدى الدوحة"، و "مؤتمر حوار الأديان"، و "منتدى أمريكا والعالم الإسلامي"، و "مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم"، ومن أهم المؤتمرات التي استضافتها الدولة على سبيل المثال لا الحصر "منتدى الأمم المتحدة الرابع لتحالف الحضارات" عام 2011. وكذلك استضافت الاجتماع التنفيذي التابع لمبادرة اسطنبول 18/16 بعنوان "تعزيز الحرية الدينية من خلال التعاون بين الأديان" في آذار/مارس 2014، واستضافت "مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية" في عام 2015 الذي نتج عنه إعلان الدوحة وتقديم دولة قطر مبلغ 49 مليون دولار أمريكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتنفيذ البرامج التدريبية لإعلان الدوحة والتي ستستمر حتى عام 2020. واستضافت في عام 2016 "منتدى الأمم المتحدة الإقليمي لمنطقة آسيا المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان"، والمؤتمر الإقليمي حول "دور المفوضية السامية في تعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية". وفي عام 2017 النسخة الخامسة من مؤتمر "الإنتربول العالمي بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين"، وفي عام 2019 مؤتمر "ميونيخ للأمن" ومؤتمر "الدوحة الدولي للإعاقة والتنمية"، وفي عام 2020 المؤتمر الدولي حول "وسائل التواصل الاجتماعي والتحديات وسبل دعم الحريات وحماية النشطاء" وذلك إيماناً منها بأهمية خلق نظم فعالة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز العدالة والمساواة والإنصاف.

جائحة كورونا (كوفيد-19)

حرصت دولة قطر على الالتزام بأعلى المعايير الدولية في تعزيز وحماية حقوق المواطنين والمقيمين في ظل الظروف الراهنة للأزمة الصحية العالمية المتمثلة بتفشي جائحة كوفيد-19، حيث تكفُل الدولة الحق في الصحة وفقاً للمادة 23 من دستورها، التي نصت على ما يلي: "تُعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر وسائل الوقاية والعلاج الطبي بالداخل من الأمراض والأوبئة وفقاً للقانون". كما تكفل التشريعات المحلية الحق في الصحة بالإضافة إلى تبني الاستراتيجية الوطنية للصحة 2018-2022 والتي تحدد أولويات الدولة في حماية صحة أفرادها والمقيمين على أراضيها، كما أن دولة قطر قد صادقت على عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية التي نصت على الحق في الصحة صراحة أو ضمناً ومن ضمنها الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والذي يقر في مادته رقم 39 بحق الجميع في الصحة، بما في ذلك العمل على مكافحة الأمراض وقائياً وعلاجياً بما يكفل خفض الوفيات. وأطلقت اللجنة القطرية العليا لإدارة الأزمات تطبيقا جديدا يدعى "احتراز" على الهواتف الذكية، والذي يهدف إلى المساعدة في احتواء انتشار فيروس كورونا المستجد، باستخدام خاصيات تمكن الأفراد من تحديد وتعزيز الإجراءات الوقائية، إضافة إلى عرض آخر المستجدات والإحصائيات، وتلقي الإرشادات التوعوية. علماً أنه تم إصدار نسخة محدثة من البرنامج يضمن خصوصية المستخدم، وذلك استجابة لما دعت إليه منظمة العفو الدولية، وقد أثنت منظمة العفو الدولية على استجابة دولة قطر لدعوتها بتعزيز خصوصية مستخدمي البرنامج.

ومن جهة أخرى لدولة قطر دور فاعل على المستوى الدولي في مجابهة انتشار هذه الجائحة. وتحرص دولة قطر على عدم تأثير الجائحة على حقوق المواطنين والمقيمين بشكل سلبي، وضمان تمتعهم بكافة الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والإقليمية، بما فيها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

التعهدات والالتزامات الطوعية لدولة قطر

إن دولة قطر، إذ تتطلع إلى أن تكون عضوا في مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022–2024، فإنها تتعهد بمواصلة إسهامها النشط في عمل مجلس حقوق الإنسان، ودعم كافة الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان في كل مكان، وجعلها اتجاها سائدا في كافة المجالات. وفي هذا السياق، تتعهد دولة قطر بما يلي:

على الصعيد الوطني

- مواصلة دراسة انضمام دولة قطر إلى الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي لم تنضم إليها بعد.
- الاستمرار في تطوير ومواءمة التشريعات الوطنية لتتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- تعميم منظور حقوق الإنسان في تنفيذ رؤية قطر الوطنية 2030 والاستراتيجيات الوطنية المنشأة بموجبها.
- مواصلة تطوير وتمكين عمل المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان وتعزيز فعاليتها، ودراسة توصياتها بهدف تنفيذها.
- تعزيز التنسيق بين المؤسسات الوطنية والدوائر المستحدثة ضمن هيئات الدولة المختلفة المعنية بحقوق الإنسان.
- دعم السياسات العامة المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان للفئات الاجتماعية، وتشمل النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والعمالة الوافدة.
- مواصلة استضافة المؤتمرات وورش العمل والتدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان لكافة شرائح المجتمع.

على الصعيد الإقليمي

- تحفيز معالجة مواضيع حقوق الإنسان بوصفها مواضيع ذات أولوية في المحافل الإقليمية، وجعلها اتجاها سائدا في المحافل والبرامج والنشاطات والأولويات الإقليمية.
- مواصلة الدعوة إلى الحوار وحل الخلافات بالطرق السلمية بما يحفظ السلم والأمن الدوليين وفي المنطقة.
- مواصلة الدعوة للعمل على إنشاء نظام أمن إقليمي يحفظ لمنطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج أمنهما واستقرارهما.
- تقديم الدعم للبرامج والمشاريع المشتركة على المستوى الثنائي والمستوى المتعدد الأطراف بين بلدان المنطقة التي تساهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.
- مواصلة أداء أدوار بناءة ومحايدة ومخلصة، لا سيما من خلال الوساطة، لحل الأزمات في المنطقة من منظور حقوقي وإنساني وبهدف التصدي لتهديدات حقوق الإنسان وحمايتها.
- مواصلة تقديم مختلف أشكال الدعم لنشاط مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية الذي مقره الدوحة.

على الصعيد الدولي

- الحفاظ على مشـــاركة دولة قطر الفاعلة والبناءة والإيجابية من موقعها كعضـــو في مجلس حقوق الإنسان بغية الارتقاء بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم عن طريق التالي:
  - الانخراط في حوار بناء وشفاف حول حقوق الإنسان مع الدول والمنظمات غير الحكومية.
  - مواصلة دعم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
  - المساهمة في تطوير طرائق الاستعراض الدوري الشامل وتعزيز مؤسسات المجلس.
  - التعاون بشكل بناء في إصلاح نظام هيئات المعاهدات التابع للأمم المتحدة.
  - تجديد الدعوة المفتوحة المقدمة لولايات الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان.
- إيلاء أهمية لدفع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما تعزيز العمل في إطار الجهود الدولية نحو الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.
- مواصـــلة التعاون وتقديم الدعم للمنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصـــلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- مواصـــلة الاســـتجابة لتهديدات حقوق الإنســـان التي تؤثر على الســـلم والأمن الدوليين بما في ذلك جائحة كوفيد-19.